رعى حفل ختام البرنامج السنوي للجمعية

الأنصاري: «النجاة الخيرية» مصرة على التميز في خدمة الناشئة

الأنصاري يكرم القائمين على الجمعية

جانب من الحضور خلال الحفل

احتفلت لجنة مفاتيح الخير بجمعية النجاة الخيرية بختام برنامجها السنوي مساء أمس الأول على مسرح جمعية الاصلاح بالروضة بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية، ورئيس اللجنة أحمد العازمي، وبمشاركة مختلف الفئات العمرية للشباب والناشئين وأولياء أمورهم والعديد من الجهات المعنية التي شاركت مع اللجنة في برامجها خلال العام. وقال مدير عام جمعية النجاة الخيرية محمد الأنصاري ان الجمعية ومنذ نشأتها قبل عشرين عاما وهي تضع نصب عينيها عنصر التميز في خدمة الناشئة، مشيرا الى اتخاذ لجنة مفاتيح الخير في الرميثية شعاراً ورمزا للناشئة، مبينا أنها عما قريب ستضم أبناء عدد من الجاليات العربية كالمصريين والسوريين اضافة الى بعض الجاليات الأخرى كالهنود.

وأضاف الأنصاري أن الجمعية تعمل على تشجيع ودعم الكفاءات لاسيما في ظل وجود شواغر تحتاج الى منفذين وليس منظرين، مؤكدا على ضرورة استغلال كافة مرافق الجمعية والعمل ضمن خطة واضحة وجدول زمني لاعداد قادة من الصف الثاني والثالث من خلال زيادة الدعم بكافة أنواعه. بدوره قال مدير اللجنة سعد السبيعي ان الأهداف الرئيسية للجنة هي إيجاد الجو المناسب لتنشئة الشباب التنشئة الإسلامية الصحيحة، والارتقاء بمستواهم من الناحية الثقافية والشرعية، والسعي إلى غرس الأخلاق الإسلامية والسلوكيات الفاضلة في نفوسهم، وتدريبهم على مهارات الحياة، وتنمية قدراتهم.

وأضاف:أن اللجنة تقيم برامج في الدعوة وحلقات القرآن وبرامج ثقافية تشمل دورات تدريبية ومحاضرات عامة في المبادئ والخلق الإسلامي القويم، موضحا أن هناك أيضا برامج ترفيهية ورياضية تنظم للمشاركين طوال العام، علاوة على رحلات العمرة الجماعية والتي تهدف إلى إيجاد روح المودة والترابط بين الشباب.

وشكر أولياء أمور الشباب الذين أولوا اللجنة ثقتهم، داعيا الشباب والناشئة إلى التطبيق العملي لحسن الخلق وجعله يسود جميع معاملاتهم وأمور حياتهم.

تبدأ السبت المقبل عبر مسيرة صباحية بدعم من وزارة الصحة ومعهد دسمان

مجموعة «لاندمارك» تطلق الدورة الرابعة من حملة «حارب السكري»

أعلنت مجموعة «لاندمارك»، الرائدة في قطاع تجارة التجزئة والضيافة في المنطقة، عن تعاونها مجدداً مع كل من وزارة الصحة ومعهد دسمان للسكري لتنظيم الدورة الرابعة من حملة «حارب السكري» في الكويت حيث ستقام المسيرة الخاصة بالحدث يوم السبت 16 نوفمبر 2013، وتنطلق في تمام الساعة التاسعة صباحاً من نادي اليخوت باتجاه الجزيرة الخضراء.

يذكر أن باب المشاركة في المسيرة مفتوح مجاناً أمام جميع الفئات العمرية، بهدف تعزيز الوعي العام بمرض السكري الذي يؤثر على حياة 371 مليون شخص حول العالم، كما سيحصل المشاركون أيضا على قمصان تي شيرت وقبعات كهدية من «لاندمارك»، بالإضافة إلى وجبة فطور صحية، وسيقوم فريق من المدربين المتخصصين بإدارة جلسات الإحماء قبل بدء المسيرة.

وستقام خلال الحدث فحوصات لمستوى السكر في الدم، بالإضافة إلى فعاليات مماثلة في جميع متاجر «ستربوينت» في الكويت، ابتداءً من 31 أكتوبر ولغاية 2 نوفمبر.

وبهذه المناسبة قال مدير العمليات التنفيذي في مجموعة «لاندمارك» بالكويت سابيل باسو إن مبادرة 'حارب السكري' تهدف إلى تعزيز الوعي بارتفاع معدلات الإصابة بمرض السكري من النوعين 1 و2، ولا سيما بين الأطفال والمراهقين. كما يسعى البرنامج إلى تشجيع أعداد أكبر من الناس على اعتماد أساليب حياة صحية، وحثهم على إجراء فحوصات دورية لمستوى السكر في الدم. ويسعدنا للغاية الإعلان عن إطلاق الدورة الرابعة من هذه المسيرة، ونتطلع قدما إلى مشاركة واسعة من قبل مختلف شرائح المجتمع لدعم هذه القضية يوم 16 نوفمبر المقبل».

Beat diabetes
A Landmark Group Initiative

تتمات

الأمير عاد

الوطني الشيخ مشعل الاحمد والوفد المرافق لسموه صباح أمس، المملكة المتحدة متوجها الى ارض الوطن بعد زيارة خاصة.

وكان في وداع سموه على ارض المطار رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ووزير شؤون الديوان الاميري الشيخ ناصر الصباح واعضاء الوفد البرلماني المشارك في المؤتمر ال129 للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في مدينة جنيف وسفير الكويت لدى المملكة المتحدة خالد الدويسان واعضاء السفارة.

عيدية النواب

صدرت تحذيرات نيابية للوزراء بألا يتصور أحدهم أن بإمكانه الإفلات من الرقابة البرلمانية.

في هذا الإطار أكد النائب عادل الخرافي أن هناك وزراء في الحكومة من الضروري محاسبتهم في دور الانعقاد المقبل، وذلك لتقاعسهم تجاه مسؤولياتهم وواجباتهم، بينما هناك من الوزراء من يستحق الثناء والشكر على جهوده ومد يد التعاون مع نواب الأمة.

وقال الخرافي هناك من يعتقد بأنه غير خاضع للرقابة والمساءلة القانونية، مؤكدا أن هروب بعض الوزراء من وزاراتهم، لا يعني عدم القدرة في ملاحقتهم، إن ثبت أن هناك تجاوزات حدثت في عهدهم، وخلال توليهم للحقائب الوزارية وأشار الى أنه لا بد من أن يكون الوزراء على قدر كبير من المسؤولية وأن يكون هدفهم الإصلاح من أجل هذا البلد وشعبه، لتحقيق المصلحة العامة من مشاريع وقوانين وانجازات، مبينا أن المواطن قد سئم سياسة الحديث عن مشاريع وانجازات وقوانين دون الجدية في تحقيقها على ارض الواقع.

وأوضح أن المساءلة واجبه، في حال عدم وجود خطة وبرنامج حكومي في القضايا الأولوية، وخاصة السكنية والتعليمية والصحية والتي من المفترض أن تكون الحكومة جادة بهذا الشأن بالتنفيذ، إضافة إلى المشاكل والعراقيل التي ترتبط في التنمية مثل الطرق والكهرباء وشبكات الصرف الصحي والبنية التحتية.

من جهته أعلن النائب فيصل الدويسان عن نيته كتابة صحيفة استجواب لسمو رئيس الوزراء، وذلك «على خلفية اعتراف حكومته السابقة بالتعامل مع شركة أنشأها الجيش الإسرائيلي»، مضيفاً: «وبالرغم من معرفة أعضاء حكومته بمدى خطورة التعامل مع مثل هذه النوعية من الشركات، إلا أنها تتعمد استكمال تنفيذ العقود المبرمة معها، بدلا من معاقبة كل من تسبب بهذه الطامة».

وحمل الدويسان في تصريح صحافي، كلا من وزراء الداخلية والخارجية والدفاع والمالية والتجارة ورئيس الوزراء المسؤولية السياسية، لاشتراكهم في تعريض أمن الكويت الوطني للخطر وتقصيرهم، إذ أن التعامل مع شركة تصنع أجهزة مراقبة انشأها الجيش الصهيوني ليس كغيره من التعاملات التجارية، فواضح أنه ينطوي على جانب استخباراتي».

وقال ان المسؤولية المباشرة تقع على وزير الداخلية الحالي، والذي أعلنت عن نيتي لاستجوابه لعدم إلغائه العقد، ولكن القضية باتت الان أكبر، مضيفاً: «فان تعترف الحكومة السابقة بصهيونية الشركة ثم تمضي قدما نحو تفعيل العقد، فإنه لعمري يستحق استقالة الحكومة بكامل أعضائها، ويدل على ان سمو رئيس الوزراء لا يملك رؤية وقدرة لإدارة بلد».

ورأى الدويسان أنه بإمكان سمو رئيس الوزراء ان يتجنب الاستجواب قبل حلول موعده، بأن يهرع بمعاقبة كل من أساء للكويت عبر ابرام هذا العقد، لا سيما وقد وزارة الداخلية الذي سافر لكندا والشركة الوكيل لهذه الشركة الصهيونية الذين حاولوا استغفال شعب الكويت لمصالح ضيقة.

ودعا الدويسان ممثلي الأمة والمنوط بهم المراقبة والمحاسبة أن ينهضوا بتحمل أعبائهم التاريخية وعدم الاستخفاف بقضية مبدئية وأخذ العبرة من مجلس «النصف شنب» الذي أبطلته المحكمة الدستورية في منتصف هذا العام، وإن كان لدى بعضهم وجهة نظر معارضة للاستجواب المبكر فما عليهم سوى تقديم النصح لسموه لتصحيح المسار ومحاسبة المتسببين بتعامل الحكومة الكويتية مع شركة تملكها إسرائيل بالكامل وفقا لاعتراف الحكومة نفسها.

بدوره أثار النائب يعقوب الصانع تجاوزات واهدار اموال عامة في الامانة العامة للاوقاف، عبر سؤال وجهه الى وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية شريدة المعوشرجي: قال فيه: سبق وأن تعاقدت الأمانة العامة للأوقاف مع احدى الشركات الخاصة، بموجب العقد 94/2 - 95 المؤرخ في 1995/8/6، بشأن أعمال الترميم والصيانة وإنشاء مبنى الأمانة العامة للأوقاف الكائن بمدرسة الجاحظ بالدسمة، وحيث دبّ النزاع القضائي بين الأمانة العامة للأوقاف بشأن مستحقات الشركة الخاصة الكويتية لدى الأمانة، والتي أسفرت عن حكم قضائي بات بإلزام الأمانة العامة للأوقاف، بأن تؤدي للشركة الخاصة مبلغاً وقدره مليون وخمسمائة وخمسة الف و171 دينارا، إلا أنه مع ذلك فقد قامت الأمانة العامة للأوقاف بسداد مبلغ وقدره مليونان و141 الفاً و844 ديناراً بالزيادة عن المبلغ المحكوم به، الأمر الذي مفاده أنه تم إهدار المبلغ الذي يجاوز المليوني دينار كويتي من المال العام، ومنذ العام 2011 وحتى تاريخه، وهو ما حرم الدولة من الاستفادة بهذا المبلغ الضخم، فضلاً عن وجود شبهة إهمال تنقلب مع طول هذه المدة إلى شبهة العمد في إهدار هذه الأموال، خاصة وأن الأمانة العامة للأوقاف ومنذ أن وجهت الشركة الخاصة الكتاب المؤرخ 2011/8/25 برجاء إعادة المبلغ المذكور للأمانة العامة للأوقاف، إلا أنها لم تتخذ ثمة إجراء يفيد سعيها الجاد نحو العمل على استعادة هذا المبلغ، فما الذي قررته الأمانة العامة للأوقاف بشأن هذا الإهدار للمال العام؟

إلى ذلك وجه النائب طلال الجلال سؤالا الى وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله، قال فيه: هل تم تعيين اطباء من الجنسية العراقية بوزارة الصحة خلال السنوات الثلاث الماضية وحتى تاريخه وما هي تخصصاتهم، وهل كانت هناك حاجة ماسة لاستقدام اطباء من دولة العراق، وهل تم تعيينهم في تخصصات لا يوجد بها اطباء كويتيون وما الاماكن التي يعملون بها؟».

في سياق مختلف وصف النائب سعود الحريجي وكيل وزارة الداخلية لشؤون المرور اللواء عبد الفتاح العلي بأنه «يتعسف في استخدام سلطاته بعيدا عن القانون وبانتقائيه بشعة». وذكر انه «مع تطبيق القانون، لكن في الوقت ذاته نرفض التعسف في استخدام السلطة ومخالفة القوانين والظلم من أي جهة كانت».

واشار الى أن «وكيل المرور وسّع السلطات الممنوحة له ويوقع على بعض المواطنين والمقيمين عقوبات غير منصوص عليها في مواد قانون المرور «المرسوم بقانون برقم 67 لسنة 1976 في شان المرور» فضلاً عن الانتقائية في تطبيق تلك العقوبات، وهو ما لا يمكن القبول به مطلقاً حتى لا يفقد الناس الثقة في قوانين الدولة». مشددا على أن ذلك لن يمر مرور الكرام، ولا يمكن القبول باستمراره حتى لا يفقد الناس الثقة في قوانين الدولة التي يتجاوزها بعض القياديين ليطبقوا قوانينهم الخاصة».

من جهته اشاد النائب الدكتور عبد الرحمن الجيران بجهود رجال الامن في تعقب وضبط المنحرفين اخلاقيا، والخارجين عن القانون، واللاهثين وراء الكسب المادي غير المشروع، وامتدح «تعقب وضبط أولئك اللواتي حصلن على فيزا تجارية؟ من اجل استغلال دخول الكويت لممارسة الرذيلة، وتشجيع اصحاب النفوس الضعيفة لهم بتيسير الدخول».

واستنكر النائب الجيران بشدة على» من يريد تحويل الكويت إلى بلد تنتهك فيه القيم والأعراف والتقاليد من اجل نزوات عابرة.«داعيا الى «التدقيق في اعطاء الفيز التجارية والالتحاق بعائل وفيز العمل وغيرها، وخاصة للأسماء المشبوهة سواء اصحاب الانحراف الفكري أو السلوكي أو الاخلاقي».

و كرر النائب مطالبته وزارة الداخليه ب»التواجد الامني المكثف في إيام العطل، وخاصة في المجمعات التجارية والمتنزهات والمقاهي، حتى لا يستغل اصحاب النفوس المريضة هذه الاماكن لتحقيق اغراضهم المشبوهة». من جهتهما واصل النائبان صالح عاشور وخليل الصالح اللذان شكلا في الفترة الأخيرة «ثنائيا نيابيا»، تقديم اقتراحاتهما المشتركة، حيث قدما أمس اقتراحا بقانون بإعادة صرف بدل الإيجار للمستحق بذات قيمته، في حالة بيعه العقار الممول له للمرة الأولى، وذلك لمدة سنتين من تاريخ إتمام البيع

المطاوعة: «الدستورية»

الواردة من وزارة الداخلية الخاصة بالدائرتين الرابعة والخامسة وسمحت للطاعنين بالاطلاع عليها واجلت النظر في الطعون الانتخابية البالغ عددها 31 طعنا الى جلسة 30 اكتوبر الجاري للاطلاع.

وقال ان المحكمة الدستورية ندبت المستشارين خالد الوقيان وابراهيم السيف وهما عضوا المحكمة للانتقال الى مجلس الامة لفتح بعض الصناديق الانتخابية في الدائرتين الرابعة والخامسة واستخراج أصول المحاضر للتأكد من النتائج النهائية لانتخابات مجلس الامة فيما يخص الصناديق في تلك الدائرتين.

من جانبها، أعلنت الأمانة العامة لمجلس الأمة استقبال عضوي المحكمة الدستورية المستشارين خالد احمد الوقيان وابراهيم عبد الرحمن السيف المنتدبين من المحكمة الدستورية يوم الأحد الموافق 20 أكتوبر الجاري.

وذكرت الامانة في بيان صحافي أمس، أن المحكمة الدستورية قد قررت بجلستيها المنعقدتين في السابع والتاسع من اكتوبر الجاري لنظر الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الأمة لعام 2013 ندب عضوي المحكمة للانتقال الى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة واتخاذ اللازم نحو فتح صناديق الانتخابات الخاصة لاستخراج محاضر اللجان الانتخابية رقم «2» و«3» و«4» و«5» و«16» بالدائرة الأولى واستخراج محضر اللجنة رقم «11 أصلية» واللجنة رقم «33 أصلية» بالدائرة الخامسة.

الغانم: آثار

الشعبة البرلمانية على مشاركتهم الفاعلة والمداخلات التي ساهموا بها في اللجان المختلفة.

وأشار إلى ان الدعوة لاجتماع طارئ للاتحاد البرلماني العربي في دولة الكويت لمناقشة الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الاقصى لاقت ردود أفعال طيبة لدى الوفود العربية المشاركة مشيرا الى انه بصدد تنسيق موعد قريب للاجتماع بعد التشاور مع ممثلي برلمانات الدول الاعضاء.

الخالد يبحث

ويرافق معاليه مدير إدارة أوروبا السفير وليد الخبيزي والسفير في الديوان العام ناصر المزين وعدد من مسؤولي وزارة الخارجية.

وقال وكيل وزارة الخارجية خالد سليمان الجارالله لـ«كونا» ان هذه الزيارة تكتسب أهمية مضاعفة خاصة في ظل الظروف التي تشهد العديد من الاحداث الساخنة إقليميا ودوليا.

وأضاف الجارالله ان زيارة وزير الخارجية ستشهد اجراء مباحثات معمقة بشأن تلك المستجدات الراهنة إضافة إلى بحث مجمل مجالات التعاون الثنائي والعلاقات المتميزة بين البلدين والتي يصادف هذا العام الذكرى الخمسون على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الصديقين. وذكر ان الزيارة المرتقبة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد إلى روسيا ستكون في مقدمة ما سيتم بحثه خلال الزيارة.

كما سيتم في إطار الزيارة بحث الوضع في سوريا وأهمية عقد مؤتمر «جنيف 2» الهادف إلى إيجاد حل سياسي يضع حدا لاراقة الدماء في سوريا يقود إلى تحقيق الامن والاستقرار في البلد الشقيق.

وحول مجمل موضوعات العلاقات العربية - الروسية والخليجية - الروسية قال وكيل وزارة الخارجية ان استكمال بحث هذه الملفات وخاصة الملف الخليجي - الروسي سيخصص له هامش كبير في جدول الزيارة مؤكدا ان التنسيق وتبادل وجهات النظر في هذا الشأن مستمر ومتواصل بين الجانبين وفي جميع المجالات.

الرئيس القبرصي

وقال رئيس الجمهورية اناستاسياديس في كلمته خلال زيارته والوفد الرسمي المرافق له أمس، الى غرفة تجارة وصناعة الكويت ان العلاقات «الاستثنائية والتاريخية» بين البلدين مبنية على الاحترام والثقة المتبادلة ومن الايمان المشترك لدى الجانبين في الحاجة لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة عبر الوسائل السلمية.

وتطرق الرئيس الضيف الى الصعوبات الاقتصادية التي اعترضت بلاده اثناء توليه منصب الرئاسة مؤكدا ان الحكومة القبرصية تقوم باعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتحقيق التعافي والنمو كي تبقى قبرص شريك ذو مصداقية للمستثمرين والمهتمين بتوسع اعمالهم.

من جانبه اشاد عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت خالد الصقر بالعلاقات الثنائية بين البلدين.

وقال الصقر في كلمته امام الرئيس القبرصي ووفد رجال الاعمال والمسؤولين القبارصة ان حجم التبادل التجاري بين الكويت وقبرص ارتفع ستة اضعاف خلال العقد الماضي ليصل الى 54 مليون دولار خلال العام الماضي مع ارتفاع حجم الصادرات الكويتية الى قبرص 14 مرة من 3 ملايين دولار في عام 2002 الى حوالي 44 مليون دولار في عام 2012.

وذكر ان حجم الواردات القبرصية الى الكويت تضاعف في الفترة المذكورة من نحو ستة ملايين دولار الى 10 ملايين دولار في العام الماضي مؤكدا ان توقيع بروتوكول تعاون بين غرفة تجارة وصناعة الكويت ونظيرتها القبرصية من شانه تعزيز العلاقات الثنائية وتمتينها.

الأذينة: التدوير

ولم يحدد وقت التدوير.

وبارك الاذينه للأعضاء المعينين والمنتخبين على العضوية خلال حفل غداء اقامه عضو المجلس البلدي فهد الصانع، مؤكدا ان الحكومة ومجلس الامة والمواطنين يتطلعون الى اعمال جديدة خصوصا مع خطة التنمية في ظل الروح الشبابية المتواجدة في هذا المجلس والذي يحتوي على اعضاء من مهندسين وقانونيين وإداريين.

وتمنى ان تكون جهودهم متضافرة لمصلحة البلد وإنجاز مشاريع التنمية، مشيرا الى انهم جزء مهم جدا لوضع آليات ولوائح خطة التنمية القادمة ونسأل الله العظيم ان يوفقهم، مبينا انه موجود وبابه مفتوح لجميع الاعضاء في اي توجه يحتاجونه او اي دعم وساكون سند ودعم لهم.

وحول غياب المرأة في المجلس الحالي قال الاذينة ان المسألة ليست مقصودة والاختيار جاء حسب التوجهات والاختصاصات الموجودة والمرأة إمنا واختنا، واكد ان ثلث المعينين مهندسين ومخرجات الانتخابات ليس له يد فيها، وهي اختيار للشعب.

وعن تعديل قانون 2005/5 قال الى الان الرؤية ليست واضحة ولا يوجد توجه للتعديل ولذلك قد يكون وقد لا يكون بحسب ما نراه يساعد على تحسين إجراءات البلدية واختصار الوقت للمشاريع القادمة.

وعن الحلول التي طرحت على مجلس الوزراء لحل المشكله الاسكانيه قال حتى الان لم تتبلور في صورتها النهائية وستكون هناك جلسات اخرى لأخذ الدعم واعتماد الحلول ومن ثم تعرض على المواطنين واعضاء مجلس الامة وإذا طلب اعضاء مجلس الامة جلسة خاصة سوف نلبي النداء.

وعن ابرز الحلول قال إنها تتمثل في تجاوز الدورة المستندية والروتين وتصنيف الشركات القادرة على التنفيذ من الناحية المالية والفنية وهذا جميعه سيساعد على تقليص الفترة الزمنية والإنجاز.

وشدد الاذينه على ان الاراضي الخاصه بالاسكان موجودة، والمسالة مسالة إدارة وتنظيم وأخذ قرار وراح تكون ان شاء الله في الأيام القادمة موجودة.

«الأوقاف»: 73 مصلى

تصريح صحافي أمس، ان ادارات المساجد في جميع المحافظات حددت مواقع المصليات في المناطق التابعة لها وأعدت خطة شاملة لها وزودتها باحتياجاتها من حيث القوى البشرية للتنظيم والتجهيزات المادية اللازمة المتمثلة بأماكن الوضوء والفرش اللازم للمصلى وتجهيز مكبرات الصوت ولوازم الضيافة.

وبين ان المصليات تتوزع على المحافظات الست بواقع 12 مصلى في محافظة حولي و15 في محافظة العاصمة و12 في محافظة الفروانية و10 في محافظة الجهراء و16 في محافظة الأحمدي و8 في محافظة مبارك الكبير.

من ناحية أخرى، أكد مسؤولون كويتيون مستوى الجاهزية العالية لبعثة الحج الكويتية وتكامل الاستعدادات والخدمات المقدمة للحجاج وحملات الحج الكويتية على حد سواء. وقال القنصل العام للكويت لدى جدة صالح الصقعبي في تصريح لـ«كونا» انه زار بعثة الحج الكويتية مساء أمس الأول، تنفيذا لتوجيهات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في متابعة جميع شؤون حجاج الكويت والحرص على تقديم افضل الخدمات لهم وتمكينهم من اداء فريضتهم بيسر وسهولة.

من جهته اشاد رئيس وفد وزارة الأوقاف ببعثة الحج الكويتية رومي الرومي بتميز حملات الحج الكويتية وانضباطها اضافة الى الجهود الكبيرة التي تبذلها لخدمة الحجاج الكويتيين من حسن الترتيب والتعاون وتوفير جميع الامكانات الضرورية لراحة حجاج بيت الله الحرام.

واوضح الرومي في تصريح لـ«كونا» ان بعثة الحج الكويتية على تواصل دائم ومستمر مع اصحاب الحملات ممثلة في مكتب شؤون الحج بوزارة الأوقاف سواء في دولة الكويت او في مكة المكرمة خلال موسم الحج لبحث سبل التعاون معها وتذليل كافة العقبات.

وزير الداخلية السعودي

على سلامة وأمن حجاج بيت الله الحرام، يستدعي منا أخذ الاحتمالات كافة على محمل الجد». وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية السعودية اكتسبت خبرات في القدرة على التعامل مع التهديدات كافة، قبل وأثناء وبعد وقوعها، نتيجة مواجهتها للحملة الإرهابية التي تعرضت لها السعودية قبل سنوات، مؤكدا استنفار جميع الأجهزة الأمنية لتقديم الخدمات لحجاج بيت الله وحفظ الأمن في الأماكن المقدسة، وتأمين سلامة الحجاج والمعتمرين من خلال استخدام تقنيات متطورة وتجهيزات حديثة وخطط أمنية.

وكشف عن مشاركة نحو 95 ألفا من رجال الأمن إضافة إلى القوات المساندة لهم من وزارتي الدفاع والحرس الوطني، وكذلك من رئاسة الاستخبارات العامة في تأمين أمن موسم الحج.

كما أعلن عن صدور موافقة الحكومة السعودية على إنشاء قوات خاصة بأمن الحج والعمرة، وقوامها 40 ألف رجل أمن.

وحول تأثير مشاريع التوسعة المنفذة في الحرم المكي الشريف على أداء الحجاج لمناسكهم هذا العام، أكد أن هذه المشاريع ستسهم في مضاعفة الطاقة الاستيعابية للمطاف بعد انتهاء أعمال التوسعة، مشيرا إلى أن التوجه لتقليل أعداد حجاج هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة جاء نتيجة للأعمال الإنشائية الجارية في المسجد الحرام. وأعرب وزير الداخلية السعودي عن ثقته العالية بتقدير المواطنين والمقيمين في السعودية للظروف الاستثنائية في حج هذا العام، وذلك بالالتزام بالأنظمة والحصول على التصاريح النظامية لمن يريد أداء مناسك الحج. ولفت إلى تشغيل بوابات إلكترونية في مداخل مكة المكرمة لضبط حركة دخول الحجاج إليها، والسماح فقط لمن يحملون التصاريح النظامية بذلك. وشدد وزير الداخلية السعودي على أن المملكة ملتزمة بتطبيق نسب تخفيض الحجاج المعلنة للدول الإسلامية التي قررت بالتزامن مع أعمال التوسعة والتي تصل إلى 20 في المئة من حصة كل دولة.

ونبه إلى أن إصدار تأشيرة الحج يسبق قدوم الحاج إلى الأراضي السعودية، «ولن يقدم أو يصل إلى المنافذ إلا من لديه تأشيرة حج، وقد صدرت الأوامر لوزارة الخارجية السعودية والسفارات في الخارج بالالتزام بالنسبة المقررة». وجدد التأكيد على أن هذه إجراءات غاياتها سلامة الحجاج وأمنهم وتمكينهم من أداء هذه الفريضة العظيمة بيسر وسهولة.

من جانب آخر هطلت أمطار غزيرة اليوم على المشاعر المقدسة بمدينة مكة المكرمة التي تستعد لاستقبال الوافدين لأداء فريضة الحجاج بعد أيام قليلة. وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة العامة للأرصاد في السعودية حسين القحطاني في بيان إن الأمطار هطلت بمعدل 25 مليمترا وشملت كلا من منى وعرفة ومزدلفة وكذلك مدينة مكة المكرمة.

وأشار إلى ان حالة الطقس ستنحسر تدريجيا مساء اليوم وسط غياب مؤشرات على هطول أمطار خلال الايام المقبلة التي يتوقع أن تنخفض فيها درجات الحرارة على المشاعر المقدسة بمتوسط سبع درجات لتصل إلى نحو 36 درجة عظمى و22 درجة صغرى.

وأكد أن الأرصاد تتابع احوال الطقس على مدار الساعة وستعلن مبكرا عن أي ظاهرة جوية قد توثر على اجواء المشاعر المقدسة مشيرا إلى ان التنسيق قائم مع جميع الجهات المعنية وفق الخطط والبرامج المعدة.

مصر: 4 نوفمبر

اعتراضاً على الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المعزول، بعد أشهر من توليه الحكم وأثار موجة حادة من الغضب الشعبي والاحتجاجات.

وكان مصدر قضائي قد صرح، امس الثلاثاء، بأن المحكمة عقدت عدة مشاورات بشأن تحديد موعد جلسة لمحاكمة الرئيس المعزول وباقي المتهمين في «أحداث الاتحادية»، مضيفاً أن سبب تأخير المحاكمة في تحديد موعد بدء المحاكمة يعود لعدد من الاعتبارات، منها الوضع الأمني الذي يعد أبرز العوامل التي تسببت في تأخر الإعلان عن موعد محاكمة مرسي.

وأشار المصدر، بحسب ما نقلت عنه صحيفة «اليوم السابع» إلى أن المشاورات ما زالت قائمة، بشأن موقع انعقاد جلسات المحاكمة نظراً للظروف الخاصة بالقضية، والأوضاع الأمنية المتردية التي تمر بها البلاد منذ 30 يونيو، وأن المفاضلة تتم الآن بين أكاديمية الشرطة بالتجمع الأول، ومعهد أمناء الشرطة، نظراً لخصوصية القضية وعدد المتهمين فيها.

وكان النائب العام، المستشار هشام بركات، قد أمر بإحالة كل من الرئيس السابق محمد مرسي، والقياديين بحزب «الحرية والعدالة» محمد البلتاجي وعصام العريان، وأسعد شيخة نائب رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق، وأحمد عبدالعاطي مدير مكتب رئيس الجمهورية السابق، وأيمن عبدالرؤوف مستشار رئيس الجمهورية السابق، وعلاء حمزة، والناشط عبدالرحمن عز، وأحمد المغير، والشيخ وجدي غنيم، ومنسق حركة «حازمون» جمال صابر، وأربعة آخرين إلى محكمة جنايات القاهرة.

وأسندت النيابة العامة للمتهمين ارتكاب أحداث «قصر الاتحادية» التي وقعت في 5 ديسمبر 2012 وأسفرت عن سقوط قتلى ومصابين أمام القصر الجمهوري في مشاهد مأساوية، نقلتها القنوات الفضائية ووسائل الإعلام المختلفة على الهواء مباشرة، والتحريض العلني على ارتكاب تلك الجرائم.